مركز شرطة جمال جميل في خدمة الشعب.. وممارسة النط من فوق المنطق

• إلى منطقة التحرير أخذتني قدماي حاملاً عين الصحيفة لاستجلاء الواقع من حرم الأمن الداخلي في مركز شرطة الشهيد جمال جميل الكائن في شارع التحرير. ومن دون أي حسابات كان الاختيار بريئاً وقدراً نموذجياً لفسحة الأمل ونبل الغاية.

❖ استطلاع/ عبدالعزيز عبدالله

○ كنت اعتقد أن مركز شرطة جمال جميل قسم بوليسي فقط يؤدي مهمة واحدة ولكني وجدته يضم في داخله عدة إدارات هي إدارة المرور وإدارة الأحوال المدنية وإدارة الهجرة والجوازات وإدارة قسم الشرطة، وبأناقة المبنى الذي تتحصن به هذه الإدارات وحُسن ترتيبه وهيبة معماريته تتجلى بيسر خدمة أربعة في واحد متميزة في الانفراد والتخطيط بحيث يجد المواطن نفسه أمام خدمات متعددة فلا يشعر بمشقة البحث ومغبة الشتات وضياع الوقت في قضاء حوائجه.. تلك ميزة بكل تأكيد تحسب لقيادة وزارة الداخلية لكنها بالطبع أكثر حاجة إلى التجويد.

لاشيء في مركز شرطة جمال جميل يستلفت انتباهك مع أول قدم تضعها للوصول إلى المقصود غير الانتشار الأمني الكثيف في ساحة المركز، حيث تجد الكراسي التي يقعد عليها الملتزمون بتقديم الخدمة منصوبة عند مدخل البوابة باتجاه الداخل وكأنك في مصيف لأحد منتجعات السياحة، بالإضافة إلى مكاتب بعض المختصين من ذوي الرتب وحملة الأقلام تجدها قد هجرت أمكنتها الطبيعية في غرف العمل واحتلت مكاناً من ساحة المركز في زاوية تلتقي مع بداية المدرج المؤدي إلى المبنى العام وهي صفة ينفرد بها الذين يتوافق برجهم مع برج الحوت كما قرأت.

أولئك الذين هجروا مكاتبهم إلى الفضاء الرحب حريصون على الحظوة بالمقابلة الأولى للمواطن لاختصار تعبه في صفقة مقاولة شاملة، وربما العمل في الهواء الطلق والفرار من الاحتباس والاستسلام لحرارة الصيف في الغرف تأتي من ضمن الدوافع للازمة الساحة.

الملاحظ لذلك التواجد الأمني الواسع بالقبعات الزرقاء يستدل بما ليس فيه شك على التزام الجميع بالحضور والتقيد بالدوام وبالزي الميري وتلاوة أذكار الصباح كلاً وفق مذهبه دون أن يكون بحاجة إلى استطلاع حافظة الدوام.

وحده مدير القسم الرائد/ يحيى صالح أبوحاتم من وجدته ملتزماً مكتبه ينظر في قضية مدنية لخصماء لم يتوقف عداد صياحهم المرتفع المزعج للسكينة العامة والخارج عن آداب الخلاف، جلستُ أتابع الموقف بشغف لأرى كيفية التعامل المسئول تجاه هذه القضية ومطابقة ذلك للإجراءات القانونية فكانت الخلاصة إحالة القضية إلى المحكمة بعد أن استعصت الحلول مع اطراف القضية.

بحثت عن بقية الموظفين في مكاتبهم فكانت خاوية على غبارها، الكل في إطار المركز يعمهون.

احترامیات

○ مع بداية دخولي المركز بدأ الجائون بأختناق عند البوابة من ذوي البزات الخضراء يتطلعون نحوي بوجوه مُسفرة كما لو أنني رجل مهم لدرجة اخجلتني نظراتهم التي شعرت معها أن كل واحد منهم تتملكه رغبة للوقوف لتحيتي، ولما دعممت واتخذت طريقي منحرفاً عنهم ناداني أحدهم بصوت مزروع بالأمل «ها ماتشتي، أي خدمَات» فلما لم يلتقط في اجابتي ما يتماشى مع أمله أهملني كأن لاشيء يعنيه في الأمر.

مهمات بمقياس رختر

○ العجيب لدى رجال الأمن- امتلاك البعض منهم بحكم الخبرة والأقدمية في العمل مقياساً اشبه بمقياس رختر للتمييز بين المهمات العرطة والعرزة.

فتجدهم في المهمات الدسمة يتسابقون على القيام بها، لاحظت ذلك مع أمر تكليف سطعت بين سطوره «العرطة» التي تهللت بها وجوه المكلفين بالمهمة.. على خلاف المهمات «العرزة» لاترى فيها غير التخلف والتقاعس وغمط الواجب لدرجة إذا كنت في شكوى تقدمت بها وغريمك من العيار الثقيل لاتجد من يلبيك أو ينصفك منه.

من قانون الأتاوات

○ الأجرة.. التكاليف.. الرُسَامة، مصطلحات مالية رائجة في اقتصاد المخافر الأمنية يعتمد سقفها المالي على القوة الشرائية في السوق ونسبة الأشفاق العسكري، ضحيتها في الغالب مواطن مسكين عليه أن يتكبدها تحت بهرة العيون الحمر وطابور الجزاء، ولو أدى به الأمر إلى أن يقع بذنبها في قائمة المعسرين، وهو أسلوب تأديبي افلحت فيه اقسام الشرطة في التخفيف من المترددين عليها للشكوى والانصاف، واقناع الناس بخيرية التصالح على أيدي فاعلي الخير.

الاتاوات السابقة التقيت بها جهاراً نهاراً ووجهاً لوجه في مركز شرطة جمال جميل احزنني فيها مشهد لأحد المواطنين الغلابى في سن الشباب وقد وقع بين أيدي جنديين نزعت منهما الرحمة يطلبان منه الأجرة وهو يعدم ذلك، حاول المواطن أن يستوعد بها كدين في رقبته لاتبرأ ذمته إلا بتسليمها لكنهما رفضا ذلك بالاستناد إلى مادة في قانونهم الخاص «مابش من يدين اجره» عندها اضطر هذا المواطن إلى أن يرهن بطاقته الشخصية عندهما مؤقتاً إلى حين يحضر لهما الأجرة..

وهي فائدة جديدة اكتشفتها للهوية الشخصية إذ يمكن الانتفاع منها في أقسام الشرطة.

○ عن الأتاوات بمسمياتها فتشت كتب القانون بما فيها قانون الشرطة في محاولة للوصول إلى تشريع لها، فلم أعثر على شيء من ذلك، ولم أجد سوى أنها واحدة من رزء الميراث الذي خلفه حكم الأئمة.

على ذمة التحقيق

○ ليس هناك أوحش وأظلم من السجن ولو كان قصراً فالحرية لاتُشترى بالذهب كما حفظنا من الابتدائية، فماذا لو كان هذا السجن المسمى حجزاً احتياطياً في القانون وهو في الواقع ظلمة من الظلمات، عندها لاتملك إلاّ أن تنسى آدميتك في تلك الغياهب وتتحيون إلى ماهو أدنى من الحيونة غصباً عنك.

هذا ما شاهدته وأنا أزور الحجز الاحتياطي القابع تحت الأرض والمكان الأسوأ في مركز شرطة جمال جميل حيث وجدت الشمس في خصام مع نزلاء السجن لاتظهر عليهم، ليكتفوا بمصابيح أديسون الكهربائية وقوداً للتدفئة والتشمس الصناعي.

وحيث لا وجود لمتنفسات الهواء الصنعاني تجد الروائح الكريهة تحكم قبضتها على عمليتي الشهيق والزفير تاركةً السجناء في صراع مع الأوبئة والضيق النفسي وفقدان الحواس.

في ذلك القبو الأرضي أحوال الطقس تختلف تماماً عما في نشرة الأحوال الجوية والنهار يتساوى مع الليل، ودرجة الحرارة الصغرى والكبرى هي نفسها الموجودة في أفران الخبز مع هطول لأنواع من الحشرات والصراصير الزاحفة والطائرة..

حياة عليلة محصورة بين شخوص الأرق وجدران تتنهد ذكريات أليمة لإنسان مر من هنا على ذمة التحقيق.

صرخنا لماذا كل هذا فكانت الفوضى هي الإجابة التي اطلقتها حناجر الموقوفين بحرارة اهتز لها الشاوش.

محلك.. قف

○ ما سأورده هنا ليس مقتضباً من يوم ساخن لسلسل الاقتتال الذي تدور أحداثه في قطاع غزة بين فصائل الدم الفلسطيني، ولكنها واقعة مشهودة من أمام مركز شرطة جمال جميل وفي شارع التحرير بالتحديد، واقعة جسدت الانفلات الأمني أمام فوهات الفوضى ورسمت الصورة الحقيقية التي يغيب فيها القانون وتتهاوى فيها هيبة الدولة أمام طلقات الرصاص ومنطق القوة.

مشهد حي

الاثنين الماضي وأثناء تواجدي في مركز شرطة جمال جميل في هذه المهمة الاستطلاعية كان النهار يعرض على شاشة الظهيرة مشهداً حياً احتشدت له جموع المواطنين بازدحام وحذر شديد.

بضعة أمتار تفصل مكان الحدث عن مركز الشرطة.. الجنود يركضون نحو المكان.. حركة السيارات توقفت في الشارع وحشد بشري يتكوم بشكل دائرة مستديرة.

اقتربتُ من المشهد حتى لم يكن بيني وبينه إلاّ سنتيمترات، فإذا بي أرى سيارة مرسيدس آخر صيحة يستقلها خمسة صبيان ثلاثة منهم بأسلحتهم الشخصية أحدهم بطلعة بهية عليه اثر النعمة والتخمة سمعت من يناديه بصفة شيخ رغم حداثة سنه، وحول السيارة الصرخة يحوم عسكر من النجدة والأمن والمرور، بعد دقائق بانت ملابسات القضية.. عاكس على السيارة وسلاح شخصي يحمله مرافقو الشيخ الجنتل المحسوب على أحد كبار مشائخ صعدة هو ما سبب ذلك الاستنفار والفزع.

لغة التخاطب بين رجال الأمن والجماعة كانت واضحة تسليم السلاح أو الحضور معهم إلى القسم لكن لغة الرفض للطرف الثاني كانت قوية وممهورة بيمين قاطعة، اشتد الموقف سخونة، حضر مدير القسم، العقلانية سادت الموقف لتمتص التوتر وبجهد عال طبعت فيه السبابة على الوجه خط القبيلة..

كان الحل احتجاز السيارة وإخلاء سبيل الجماعة بأسلحتهم، وظلت السيارة هي المتهم الوحيد الذي حمل الإدانة إلى حوش مركز الشرطة في انتظار لمحاكمة عادلة.

أجهزة الموبايل اللاسلكية حضرت الموقف بحوزة جميع الأطراف وظلت تنقل احداثه إلى فضاء أوسع وأعلى حتى جاءت التعزيزات لصالح الجماعة على متن سيارات مطربلة نوع جيب لاتحمل أرقاماً.

توقفت السيارات أمام بوابة مركز الشرطة وبدأ القادمون على ظهرها يتقافزون منها بالزي القبلي والأسلحة الشخصية وفي مواقع مختلفة من ساحة البوابة بدأ البعض يتمترسون والبعض الآخر يزحف باتجاه البوابة التي لم تصمد دقائق، اختفاء للعسكر بدأ يظهر وواحد منهم ترك البوابة وذهب لأداء صلاة الظهر، الجماعة عددهم كان يفوق عدد رجال الأمن.

طلقة واحدة كانت كفيلة بتفجير الموقف وتحويل المركز إلى ساحة للجثث الهامدة لكن القدر كان أرحم.

بعدها رأينا السيارة المرسيدس تخرج إلينا من غير سوء من داخل المركز ليذهب الجماعة بسيارتهم وسلامتهم وفي عيون الشارع يقرأون انتصارهم.

ردود

○ هنا بدأت ردود الأفعال تجاه هذا الحدث في المساجلة كان المواطن المسكين هو المتصدر حصائد ألسنة المتحدثين بأن الدولة ما تبان هيبتها إلاّ على ظهر الضعيف.

بهذا الاجماع لكل المواطنين من جهة والعسكريين من جهة أخرى كان الخروج من استطلاع ردود الأفعال.

كان لدى الجنود استعداد وتوثب لفعل الشيء الذي يحفظ هيبة الدولة وهيبتهم لكن ذلك يحتاج إلى إرادة!.

غادرت المركز وأصحاب الميري ينحنون برؤوسهم لانكسار فظيع، وهيبتهم كان ذلك يحتاج إلى إرادة!.

غادرت المركز وأصحاب الميري ينحنون برؤوسهم لانكسار فظيع، فلنعد صدور لائحة تنفيذية تحدد نصيب هذه القطاعات كنسبة من إجمالي القائمة فقد اقترحت ان يزكي أعضاء المجلس (١١) مرشحاً من قائمة الـ(٣٠) بحسب القطاعات وفقاً للنسب الآتية:

– من القائمة العامة (٨) أشخاص.

– من قائمة المجتمع المدني شخص واحد.

– من قائمة القطاع الخاص شخص واحد.

من قائمة قطاع المرأة مرشحة واحدة.

الجدير بالذكر انه عند مراجعة استمارات البيانات الخاصة بطالبي الترشح للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وجد ان الاستمارة رقم (٩) تفيد ان الوظيفة الحالية للقاضي علي أحمد الأعوش هي رئيس نيابة استئناف مأرب.. وهذه واحدة من المعلومات والبيانات غير الصحيحة حيث ان الدكتور علي الأعوش يشغل حالياً وظيفة محامي عام الأموال العامة في الجمهورية.. علماً أنه من الذين اعلنوا انسحابهم من الترشح للهيئة.

يُذكر ان الاستمارات الخاصة ببيانات المرشحين قد أظهرت قيام العديد من الوزارات والنقابات والاتحادات والمعاهد وغيرها بإعطاء شهادات حسن سيرة وسلوك للمرشحين، ولم تبين اللجنة حجية وقانونية هذا الإجراء، ولماذا تم استثناء جهاز الرقابة والمحاسبة والمحاكم والأجهزة المختصة الأخرى من ذلك.. وقد لوحظ ان وزارة المالية اعطت شهادات حسن سيرة وسلوك لثلاثة مرشحين، ووزارات الخدمة والصناعة والأوقاف منحت شهادات مماثلة.. كما اعتمدت اللجنة شهادات حسن السيرة والسلوك الصادرة من جمعية علماء اليمن والأمانة العامة لجامعة الدول العربية وجهاز الاحصاء ونقابة المحامين واتحاد عمال اليمن ورئاسة الوزراء وكلية التجارة ومن أمانة العاصمة والمعهد الوطني للعلوم الإدارية واللجنة الوطنية للمرأة.

هذا ولم يشر التقرير إلى أية شكاوى قدمت إلى اللجنة من مواطنين ضد بعض المرشحين إلى الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد..

ومن خلال فحص استمارات طالبي الترشيح وجد ان مرشحين لم يقدموا شهادات حسن سيرة وسلوك ومن ذلك الاستمارات (١٥،١٨،٢٦).. فيما تفيد اللجنة البرلمانية في الاستمارة (٢٢) ان المرشح لم يحضر لمطابقة الأصول مع الصور وبالتأكيد ليس لديه شهادة حسن سيرة وسلوك.

ومن جديد تضع اللجنة المكلفة مجلس النواب أمام مسؤولية وطنية لابد أن يتحملها إما باختيار أعضاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.. أو إعادة فحص البيانات والمعلومات وملفات المرشحين إلى مجلس الشورى كونه المختص بذلك، كما جددت اللجنة البرلمانية التأكيد على ذلك في تقريرها الثالث.

في تقريرها الثالث المقدم لأعضاء مجلس النواب

اللجنة المكلفة تؤكد أن فحص وثائق المرشحين لهيئة مكافحة الفساد من اختصاص «الشورى»

اختزلت اللجنة شرط النزاهة بإحضار المرشح شهادة حُسن سيرة وسلوك

إعداد / محمد أنعم

□ أنهت اللجنة البرلمانية المكلفة بفحص وثائق وبيانات المرشحين لعضوية الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد تقريرها الثالث الذي وزع على أعضاء مجلس النواب السبت الماضي.. التقرير الذي حصلت «الميثاق» على نسخة منه لم يأت بجديد عن التقارير التي سبق وان اعادها أعضاء المجلس للجنة المكلفة إلاّ أنها جددت في تقريرها هذا التأكيد على «أن مهمة فحص وثائق الترشيحات والتأكد من مدى انطباق الشروط القانونية الواردة في المادة (٩) هو اختصاص أساسي لمجلس الشورى.. الخ».

وذكرت اللجنة في تقريرها أنها أقرت اعتماد عدد من المعايير حول انطباق الشروط الواجب توافرها في المرشح ومن ذلك الشرط المتعلق بالتأكد من عدم صدور حكم قضائي.. الخ، حيث أقرت اللجنة حول هذا الشرط المبدأ الشرعي بأن الأصل في الإنسان البراءة إلى أن يثبت العكس.. وفيما يتعلق بشرط «النزاهة» أقرت اللجنة بأن تطلب شهادة حسن سيرة وسلوك من كل مرشح من الجهات التي كانوا يعملون فيها أو من الأجهزة المختصة، ولم يسمِ التقرير الجهات المختصة.. وفي إطار هذا التعميم منحت معظم الجهات الحكومية والاتحادات شهادات كهذه، ولوحظ غياب عقال الحارات فقط..

وذكر التقرير ان اللجنة استكملت فحص الوثائق والبيانات الخاصة بالمرشحين وتم مطابقتها بالأصول والتأكد من انطباق الشروط القانونية على المرشحين ووقعت اللجنة – حسب التقرير– على أصول وثائق المؤهل العلمي والبطاقة الشخصية وقرارات التعيين، وشهادات الدورات التدريبية.. الخ، إضافة إلى استلام شهادة حسن سيرة وسلوك من كل مرشح.

وعبرت اللجنة من جديد عن سرورها بأن تطرح على مجلس النواب قائمة المرشحين للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بعدد (٣٠) شخصاً، «رغم إعلان انسحاب (٥) مرشحين من القائمة وتعيين إحدى المرشحات وزيرة في الحكومة» إلاّ أن اللجنة تصر على ضرورة احتسابهم (٣٠) شخصاً..

واقترحت اللجنة من أجل تطبيق المادة (٩) من القانون التي اشترطت ان تمثل في الهيئة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وقطاع المرأة.. ونظراً لعدم صدور لائحة تنفيذية تحدد نصيب هذه القطاعات كنسبة من إجمالي القائمة فقد اقترحت ان يزكي أعضاء

محامي عام الأموال العامة حالياً يشغل في تقرير لجنة البرلمان رئيس نيابة استئناف مأرب

احتاجت إلى (١٥) شهراً لوضع آلية عملها !!

اتهامات متبادلة بين لجنة التعويضات وشركة الغاز المسال

كتب/منصور الغدره

□ اتهم مدير الشؤون الحكومية بالشركة اليمنية لتسييل الغاز الطبيعي اللجنة الخاصة بتعويضات المواطنين الملاك الذين أقيمت منشآت مشروع الغاز على اراضيهم– بالتخبط والارتباك في عملها والحصر الدقيق للمتضررين المستحقين للتعويضات وتقرير المبالغ المستحقة لكل مالك.

وقال عبدالله بشر لـ«الميثاق»: إن لجنة التعويضات منذ أن شُكلت بقرار من مجلس الوزراء في شهر أكتوبر ٢٠٠٥م عقدت اجتماعها الأول في شهر فبراير ٢٠٠٦م ولم تجتمع مرة أخرى.. مشيراً إلى أن خلافات بين أعضائها تفشل اجتماعاتها ولم تتوصل إلى رأي أو قرار موحد.

وأكد مدير الشؤون الحكومية ومسؤول لجنة التعويضات اليمنية لتسييل الغاز الطبيعي ان اللجنة المشكلة برئاسة وكيل وزارة النفط وعضوية وكيلي محافظتي مأرب وشبوة وعضوين من مجلس النواب ومديري مكتبي النفط في المحافظتين– ظلت طوال سنة كاملة وهي غير قادرة، لم تستطع، أن تضع لها آلية عمل ولم يكن يوجد لديها لائحة تحكم عملها والبرنامج الزمني لتنفيذه.. مضيفاً «طوال هذه الفترة لم تتلق الشركة اليمنية لتسييل الغاز الطبيعي أي تقرير بعدد الملاك المستحقين للتعويض ومبالغ التعويض المستحقة لكل متضرر من المواطنين الملاك»..

وقال: إن أعضاء اللجنة لم ينزلوا إلى الميدان– المواقع– لحصر الأضرار وتجميع وثائق اثبات ملكية العقار..

وأضاف بشر: إنه بعد مضي أكثر من سنة على تشكيل هذه اللجنة دون انجاز المهمة المكلفة بها، اضطرت الشركة إلى تقديم مقترح في الاجتماع الذي عقدته في شهر مارس الماضي مع قيادة وزارة النفط بتشكيل لجان مساعدة أو ميدانية لتنفيذ الأعمال الإجرائية للتعويضات، وقال: إن اللجان الثلاث– الأولى فنية والثانية رقابية والثالثة تستقبل وثائق اثبات الملكية من المواطن– باشرت عملها من تاريخ هذا الاجتماع واستطاعت خلال الأشهر القليلة الماضية ان تجمع وثائق ملكية الأراضي وحصر الأضرار المستحقة لتعويض ملاكها سواءً المتضررين من مد خط الأنبوب من مأرب إلى ميناء التصدير في شبوة بطول ٣٢٠ كم أو الملاك المقامة على اراضيهم منشآت المشروع أو الصيادين التقليديين في بلحاف..

وأكد مسؤول التعويضات بالشركة ان التعويضات مقرة في اتفاقيات تطوير الغاز المبرمة مع مجموعات الشركات المستثمرة في المشروع والشركة ملتزمة بدفع التعويضات للحق العام– الدولة– والحق الخاص– المواطنين– والشركة حريصة على تعويض المواطنين أكثر من لجنة التعويض المشكلة لذلك، مضيفاً: أن الشركة انتهت من الإجراءات الميدانية الخاصة بالتعويض وسيتم تسليمها مباشرة عقب التوصل إلى اتفاق حول معايير تحديد الأسعار ومقارنة بما هو معمول به مع الشركات النفطية المماثلة في هذا الشأن.. وتوقع حسم ذلك خلال فترة لاتتجاوز الشهرين القادمين، لكنه قال: الكرة الآن في ملعب لجنة التعويضات واللجان المساعدة لها ففي حال انتهائها من عملها سنقوم بتوريد مبالغ التعويضات إلى الحساب المخصص في البنك المركزي اليمني..

○ النائب ناصر باجيل– عضو لجنة التعويضات نفى تلك الاتهامات الموجهة للجنة التعويضات.. وقال انه سيحضر وثائق ومحاضر ومخاطبات موجهة للشركة تدحض هذه الاتهامات، لكنه عاد وقال: انشروا كلام عبدالله بشر وسأرد عليه في العدد المقبل بالوثائق.. مشيراً إلى ان اللجنة عقدت (١٥) اجتماعاً ونزلت إلى جميع مناطق مرور خط الانبوب والمنشآت في بلحاف، وعملت محاضر بذلك وخاطبت الشركة بإيداع مبالغ التعويضات في حساب بالبنك تحت تصرف وزارة النفط، وأن آخر اجتماع عقدته اللجنة كان في تاريخ ٢٣ مايو الماضي، متهماً الشركة بعدم تجاوبها مع اللجنة وبالعمل في الخفاء مع سماسرة يمنيين على إعاقة تنفيذ التعويضات للملاك بهدف إثارتهم ودفعهم إلى تعطيل عمل الشركة في المشروع بحيث تلجأ هذه الأخيرة إلى مطالبة الحكومة اليمنية بدفع الغرامات المفروضة بموجب عقد الاتفاق الموقع بينها وبين وزارة النفط والمعادن والذي يلزم الحكومة بتأجير أراضي الدولة والأفراد للشركة وفي حال تعرضها الى تعطيل العمل تلزم الحكومة اليمنية بدفع غرامة مضاعفة عن كل ساعة توقف لأعمال الشركة... وأكد باجبيل ان الشركة رفضت فتح مكاتب للهجرة والجوازات والعمل لتحصيل ضرائب مفروضة على العمال الأجانب الذين يعملون في المشروع والذين يتجاوز عددهم ثلاثة آلاف عامل وخبير ومهندس تقريباً.

وأما بشأن تعويضات الصيادين قال عبدالله بشر: إن تأخر تسليم التعويضات كان نتيجة خلاف بين الشركة واللجنة بسبب ان الشركة تريد ان تشتري لكل مجموعة من الصيادين سفينة صيد تجارية– كبيرة– واللجنة تصر على أن يتم شراء قارب صيد لكل صياد.

مؤكداً انه يجري الآن النقاش حول مواصفات القوارب التي سيتم شراؤها وهناك لجنة مشكلة لهذا الغرض ويتوقع ان تتفق على المواصفات والإعلان عن مناقصة استيراد القوارب المطلوبة للتعويض.. مشيراً إلى أن عدد الصيادين الحقيقيين المستحقين للتعويض لايزال محل خلاف ويجري النقاش حالياً بين الشركة ولجنة التعويضات.

وكان مجلس النواب قد أثار قضية تعويضات ملاك الأراضي والمزارع والبيوت المتضررين في محافظتي مأرب وشبوة من مشروع الغاز والصيادين في ميناء بلحاف– الأسبوع الماضي واستدعى وزير النفط والمعادن إلى المجلس لذلك.